

بأن اللقب ويجوز جرة بالراء في غير هذا الوطن ^{الثاني} وتعددية بتعسفة تارة والحق
أخرى ويجوز واحدة الجوهر وهي اللؤلؤ وكل نفيس والتلقب بما ذكر
لمطابقة الاسم المسي وأظهار المدح ترغيب للطالب فيما لفتي نصه
قوله بها أي الرجوة أو جوهره التوحيد والمعنى أشير إليها أو لقبها
في حال اتساق لثبدهما وتغليبها من الجشوع والتطويل مع تحقيق
معناها فإن قلت هل جوهره التوحيد اسم لهذا المؤلف المخصوص
القامم بأمر لسان وجهه حتى أن ما يكتبه ويقراه كل واحد بكسبه
يكون مثل لا عيشة **فأجاب** استنادنا رحمه الله تعالى بأنه اسم للإمام
حيث تعين الحقل بل من حيث خصوص التأليف الذي لا يختلف باختلاف
المتلفين لأننا نقطع بأن ما يكتبه ويقراه كل واحد هو تلك الجوهرة
المستوية إلى المؤلف رحمه الله تعالى فيكون واحدا بالنوع وهكذا الحكم في كل
شعر أو كتاب ينسب للمؤلف **وأما** بالنسب على التعظيم **الرجوع** إلى
الرجاء وهو لغة الأمل وعرفا تعلق القلب بمجموع في حصوله في المستقبل
مع الأثرة في العمل تصليها فإن عوي عن عمل فطم وهذا صريح والأول حسن
أي الرجوع في حصول **التقوى** معنى هذه المقدمات أي عملها وتاليها
أو فصل على خير الأسماء تعاليم والقبول عبارة عن الرض بالفعل والأثابة
عليه وهذه الأيتيمو صلت من غيره سبحانه حال كونه **فأفعل** من التمتع
صدا الضم وهو ما يحصل به رضى ووقوفة بالسمعي في تحصيلها وبعضها
بمعنى جوهرية التوحيد والأرجوة **مريد** الانتفاع بها في **الثواب** فهو
مقدار من الجزاء يعلم الفرق بل عطاؤه لمن كفا من عباده بمحض
اختياره من غير إيجاب عليه أو وجوب وهذا الجار والجر ومعلق
بصفة مريد أو جاز فأصل الرجوع وهو **طامعا** المراد منه الرغيب في الشيء
الأخذ في اسميه المتعلق فله بتصليها وفي كلامه رحمه الله تعالى إشارة
إلى جواز ملاحظة العمل الثواب والجنة والنجاة من النار على ما يشير
إليه قول صلوات الله عليه وسلم وقال أبو جليل **أنا** ببول الله ان قد كنت قال
في الجنة قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال هل قتل فعلا يصل الله
عليه وسلم عمل هذا يستوي وأجره شبرا أو بصريح الآية والضمير
مشوشة بأن الأعمال الأجر الجنة صحبته لأن الله تعالى خلق الجنة
روضة ما أعدتها للعاملين نزيها لهم في العمل ويستحيل أن يرغب
بملائيها الآن يقال عليه هذا المقام الرجوع منه فهذا أذنه يساهم
والحاصل أن الإقناع العبادة لتعبد حصول عرض وتبع مريد عليها

فقط

فقط لا يجوز وإن اجزأت العبادة وأيقاعها لقصد امتثال الأمر المطلوب كما يفرض
بعد ذلك ترخي حصول ثواب ودفع عقاب وطعم في جنه ووقوف من نار وهذه طريق
الغيب والعامنة وطريق الخاصة أن العبادة لا يجوز أيقاعها إلا بقصد امتثال
الأمر والمجته والأجلال حتى لا يات بها ولو عمل أن العبادة ولا بد محبة لله
والجلال وامتثال الأوامر والرجوع عند الغفما طريق العامة وفي كلام شيخ الإسلام
رحمه الله تعالى أن درجات الأخلاق ثلاث علميا ووسطيا ودينيا فالعلميا أن
يحمل العبادة وحده امتثالا لأمره وتبها ما حتى عبوديته والوسطيا أن يعمل
لثواب الآخرة والدينيا أن يعمل للأولياء في الدنيا والامتثال من فاتها وما عدا هذه
الثلاث فهو من الربا وإن تغاوت أفراده **فكل** مبتدأ ومضاف إليه **من** بفتح
الفتحة ذلك لأن أو انقي حرا كان أو رقيقا مسلما ظانرا وكافرا نسيبا كان ومنه
يا جوج وما جوج أو جنيا على ما حكى عليه الإجماع السكتي من عبثه نبينا
عليه السلام لعين خلافا لمن وهو فيه ولم يرسل إليه أحد من باقي الرسل كما
لم يكن منهم رسول وأحترقنا بالثقلين عن الملائكة لأن معرفتهم الأحكام
الالهية ضرورية في حقهم فلا يكفون بها ولو قلنا خطأهم بأحكام شرعية
لأنه لا يكلف الأفعال اختياريا وبعبارة تعليم آدم الأسماء للملائكة بين
فهم من يتجهل صفا تة عز وجل كما بقم لعوام الجن والانس بل كالم علمه الله
عز وجله وذلك قال تعالى عبدا لله إن لا اله الا هو والملائكة ثم قال في حق
الناس وأولو العال نلم يطلقوا لا مرسكا اطلق في الملائكة والمراد بهذا العلم
هو علم التوحيد **كلمت** أي كلمته أي بان الزم **فكل** ماضية كلفته أو تركه
وأطلب منه ذلك ولا يخفى أن محمل الفعل أو الترك أما اعتقاد الوجود
والشكر والكلامة والذنب والاباحة فواجب مخاطب به بلانواع كل مكلف
وهو أتالم العاقل الأكر القادر الذي بلغته الدعوة فخرج غيره فلا يكلف عليه
ما ذكره على الأصح والصواب أن العبد والنسوان والعموم والمخدرات
مكلفون بمجرد العقائد عن الأدلة متى كان فيهم اهلية فهمها **والأ** كفاهم
التقليد والصحيح أن الإنسان مركب من الروح والبدن وإن مكلف بكل من
جزئية فخطا الروح من التكليف هو الإيمان وخطا البدن منه هو الإسلام
كلما أن البدن لا يقوم إلا بالروح كذلك الإسلام لا يقوم إلا بالإيمان وكلما أن
الروح لا يكسب كمال الإيمان كذلك كمال الإسلام لا يكسب كمال الإيمان
وبما ذكرنا من اعتبار البلوغ في التكليف هو ما استقر عليه المشهور ولا

فقط لا يجوز وإن اجزأت العبادة وأيقاعها لقصد امتثال الأمر المطلوب كما يفرض بعد ذلك ترخي حصول ثواب ودفع عقاب وطعم في جنه ووقوف من نار وهذه طريق الغيب والعامنة وطريق الخاصة أن العبادة لا يجوز أيقاعها إلا بقصد امتثال الأمر والمجته والأجلال حتى لا يات بها ولو عمل أن العبادة ولا بد محبة لله والجلال وامتثال الأوامر والرجوع عند الغفما طريق العامة وفي كلام شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أن درجات الأخلاق ثلاث علميا ووسطيا ودينيا فالعلميا أن يحمل العبادة وحده امتثالا لأمره وتبها ما حتى عبوديته والوسطيا أن يعمل لثواب الآخرة والدينيا أن يعمل للأولياء في الدنيا والامتثال من فاتها وما عدا هذه الثلاث فهو من الربا وإن تغاوت أفراده فكل مبتدأ ومضاف إليه من بفتح الفتحة ذلك لأن أو انقي حرا كان أو رقيقا مسلما ظانرا وكافرا نسيبا كان ومنه يا جوج وما جوج أو جنيا على ما حكى عليه الإجماع السكتي من عبثه نبينا عليه السلام لعين خلافا لمن وهو فيه ولم يرسل إليه أحد من باقي الرسل كما لم يكن منهم رسول وأحترقنا بالثقلين عن الملائكة لأن معرفتهم الأحكام الالهية ضرورية في حقهم فلا يكفون بها ولو قلنا خطأهم بأحكام شرعية لأنهم لا يكلف الأفعال اختياريا وبعبارة تعليم آدم الأسماء للملائكة بين فهم من يتجهل صفا تة عز وجل كما بقم لعوام الجن والانس بل كالم علمه الله عز وجله وذلك قال تعالى عبدا لله إن لا اله الا هو والملائكة ثم قال في حق الناس وأولو العال نلم يطلقوا لا مرسكا اطلق في الملائكة والمراد بهذا العلم هو علم التوحيد كلمت أي كلمته أي بان الزم فكل ماضية كلفته أو تركه وأطلب منه ذلك ولا يخفى أن محمل الفعل أو الترك أما اعتقاد الوجود والشكر والكلامة والذنب والاباحة فواجب مخاطب به بلانواع كل مكلف وهو أتالم العاقل الأكر القادر الذي بلغته الدعوة فخرج غيره فلا يكلف عليه ما ذكره على الأصح والصواب أن العبد والنسوان والعموم والمخدرات مكلفون بمجرد العقائد عن الأدلة متى كان فيهم اهلية فهمها والأ كفاهم التقليد والصحيح أن الإنسان مركب من الروح والبدن وإن مكلف بكل من جزئية فخطا الروح من التكليف هو الإيمان وخطا البدن منه هو الإسلام كلما أن البدن لا يقوم إلا بالروح كذلك الإسلام لا يقوم إلا بالإيمان وكلما أن الروح لا يكسب كمال الإيمان كذلك كمال الإسلام لا يكسب كمال الإيمان وبما ذكرنا من اعتبار البلوغ في التكليف هو ما استقر عليه المشهور ولا